

الدرس الأول

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم، أما بعد: فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وحياكم الله أيها الإخوة الكرام في هذا اليوم المبارك يوم الاثنين التاسع من شهر ذي القعدة لعام ألف وأربعمائة وست وثلاثين من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم الموافق للرابع والعشرين من شهر أغسطس لعام ٢٠١٥ حيث نبدأ إن شاء الله تعالى الشرح لكتاب الروض المربع شرح زاد المستقنع للعلامة منصور بن يونس البهوتي -رحمه الله-

وقد سبق أن قدمنا بمقدمة يسيرة حول هذا المتن والشرح وطريقتنا في الشرح وما إلى ذلك.

والبهوتي -رحمه الله- هو شارح المتون المعتمدة عند المتأخرين الشروح المعتمدة المعول عليها فهو الذي شرح المنتهى في شرحه المشهور وشرح الإقناع في كشف القناع وشرح زاد المستقنع في هذا الشرح -الروض المربع- وشرح المنح الشافيات شرح نظم مفردات المنح الشافيات، وكتبه كلها لها القبول وعليها التعويل ولها ترتيب يحسن أن يعرفه القارئ من كتب هذا الإمام والدارس لهذا المذهب، فإن البهوتي -رحمه الله- بدأ التأليف -فيما وصلنا من كتب- في عام ١٠٣٦ من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم فبدأ بحاشية المنتهى -وهي مطبوعة- ثم بعدها في عام ١٠٤١ هـ ألف رسالة إعلام الأعلام ثم في عام ١٠٤٣ هـ ألف الروض المربع فهذا الشرح أول شرح له في زمن التأليف قبله كان حاشية على المنتهى ثم في عام ١٠٤٦ ألف كشف القناع شرح الإقناع ثم في عام ١٠٤٧ ألف المنح الشافيات ثم في عام ١٠٤٩ ألف شرح المنتهى ثم في عام ١٠٥٠ ألف متنه عمدة الطالب وحينئذ فيكون شرح المنتهى آخر تأليفه في الشروح وهو نص على ذلك يعني أشار إلى ذلك في مقدمته في شرح

المنتهى حيث ذكر أنه اعتمد على شرحه للإقناع وفي شرح الإقناع ذكر أنه اعتمد على شرح أو عول كثيراً على شرح المؤلف ابن النجار للمنتهى وعلى المبدع فحينئذ يكون ما في شرح المنتهى إذا خالف ما في كشف القناع يكون التعويل في أخذ رأيه على ما في شرح المنتهى لا أعني مخالفات المنتهى للإقناع أو الإقناع للمنتهى فهذا باب آخر وهو قد ذكر أنه يبين الخلاف بينهما في شرح الإقناع لكن أقصد المؤلف نفسه عندما يشرح إذا قال قولاً ثم قال قولاً آخر في شرح المنتهى يعني قال قولاً في كشف القناع ثم قال قولاً في شرح المنتهى فالتعويل على ما في شرح المنتهى فهذه من الأمور التي يحسن التنبيه لها .

نبدأ إن شاء الله تعالى في كتاب الطهارة سأتجاوز المقدمة وقد أشرت إلى بعض ما فيها في المقطع الأول.

قال المؤلف -رحمه الله تعالى- : "كتاب الطهارة"

كتاب الطهارة خبر لمبتدأ محذوف أي هذا كتاب الطهارة ويصح أن يكون مبتدأ وخبره محذوف والتقدير مما يُذكر كتاب الطهارة أو يصح أيضاً أن يكون مفعولاً لفعل محذوف والتقدير اقرأ كتاب الطهارة وهكذا في نظائره من كتاب الصلاة وغير ذلك مما يقال مثلاً باب المياه، باب الأنية، إلى آخره يكون فيها هذه التقادير الثلاث.

قال المؤلف -رحمه الله- : "كتاب"

والكتاب يقسم العلماء -رحمهم الله- تأليفهم إلى كتب وأبواب وفصول.

فالكتاب جملة أو طائفة من العلم مختصة تشتمل على أبواب وفصول ومسائل غالباً يكون تحت الكتاب الباب وتحت الباب الفصل وتحت الفصل المسائل إذاً الكتاب يقسم إلى أبواب فعندنا كتاب الطهارة يقسم إلى أبواب: باب المياه، باب الأنية، باب السواك وسنن الوضوء، وهكذا والباب نفسه قد يشتمل على فصول إذا كان كثير المسائل أو إذا كان فيه تفصيلات يقسمونه إلى فصول، والفصل يحتوي على مسائل.

إذا الكتاب اسم لطائفة من العلم مختصة تشتمل على أبواب وفصول ومسائل غالباً، ثم الباب: اسم لطائفة من العلم مختصة تشتمل على فصول ومسائل غالباً، ثم الفصل: اسم لطائفة من العلم مختصة تشتمل على مسائل، والمسألة: ما يبرهن عنه في العلم المسألة هي المقصود أن يقال مثلاً: "لحم الإبل ينقض الوضوء" هذه مسألة يبرهن عنها يقال الدليل على أن لحم الإبل ناقض للوضوء كذا وكذا فهذا هو الذي يبرهن عنه في العلم ويبرهن عنه بالأدلة والتعليقات، والدليل: لغة المرشد حقيقةً وما به الإرشاد مجازاً، واصطلاحاً ما يتوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري يعني تصديقاً فتتأمل أنت في المقدمات أو تنظر نظراً صحيحاً فيوصلك إلى نتيجة هذا الدليل الذي يتوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري.

طيب هذه التقاسيم المقصود منها أن ينشط طالب العلم وأن يسهل عليه تحصيل العلم بهذه التقاسيم لأنه لو ذكرت مسائل الفقه هكذا كلها سرداً جملة واحدة سيتوه طالب العلم ولن يستطيع أن يميز ولا أن يفصل فهذه التفاصيل وهذه التقاسيم لينضبط العلم والقرآن الكريم فُسِّمَ إلى سور كذلك حتى ينشط القارئ ويسهل عليه الحفظ والقراءة فهذا يبعث النفس على الحفظ وعلى الفهم وعلى التحصيل وعلى الضبط كالمسافر إذا قطع مسافة شرع في مسافة أخرى وإذا انتهى من مرحلة بدأ مرحلة أخرى وهكذا.

المؤلف - رحمه الله - يقول:

"كتاب الطهارة" كتاب: هو من المصادر السيالة التي توجد شيئاً فشيئاً.

يقول المؤلف:

"هو من المصادر السيالة التي توجد شيئاً فشيئاً"

فأنت مثلاً عندما تتكلم أو عندما تكتب فإن الحروف تخرج من فمك أو تكتبها ببنائك فتوجد حرفاً بعد حرف والكلام الصادر منك أيضاً يوجد حرفاً بعد حرف إذا الكلام والكتابة مصدر من المصادر السيالة المؤلف عرفها بأنها التي توجد شيئاً فشيئاً يعني لا توجد جملة

واحدة الآن منذ بدأت الكلام إلى هذه اللحظة تكلمت أنا بكلمات وحروف وجدت شيئاً فشيئاً لم توجد دفعة واحدة ليس كالقيام والقعود يقوم الإنسان أو يقعد لكن هذا يكون دفعة واحدة وأما الكلام فإن كل حرف نطقت به وكل كلمة نطقت بها وصدرت مني في هذا الوقت أو كتبتها عندما أكتب فالجميع يسمى كلاماً والجميع يسمى كتاباً لذلك تسمى مصادر سيالة لأنها لا تثبت في وقت واحد فانت قبل الكلمة لم تتكلم وفي أثناء الكلمة ولما تنته بعد لم يفهم منك المراد أو لم ينته ما تريد أن تتحدث به وبعد انتهاء الكلمة لست متكلماً يعني بعد أن تنتهي من الكلام وتسكت لا يقال أنك متكلم لأنك انتهيت من الكلام ولذلك المصادر السيالة توجد شيئاً فشيئاً لا يشترط فيها أن تكون جميعها قد حصل في وقت واحد.

إذاً الكتاب من المصادر السيالة يعني يكتب الإنسان الحروف فيجتمع له منها كلمات ويجمع من هذه الكلمات الكتاب وحينئذٍ يقال إن هذا وجد شيئاً فشيئاً هذا معنى قوله:

"وهو من المصادر السيالة التي توجد شيئاً فشيئاً"

يُقال كتبتُ كتاباً وكتّبا وكتابة طيب أولاً الفقهاء -رحمهم الله-

س: لماذا؟ ما وجه أن يبدأ الفقهاء بكتاب الطهارة، لماذا لا يبتدئون مثلاً بالصلاة؟

ج: لأن الصلاة أكد أركان الإسلام والصلاة عمود هذا الدين؟ نقول: ابتدءوا بالطهارة لأنها متعلقة بالصلاة، أولاً الفقه كما أشرنا من قبل هو في اللغة مطلق الفهم وفي الاصطلاح معرفة الأحكام الشرعية الفرعية بالفعل أو بالقوة القريبة، معرفة الأحكام الشرعية الفرعية؛ إذاً هذا المعنى الاصطلاحي للفقه متعلق بالأحكام الفرعية وليس بأحكام أصول الدين وإن كان الفقه في الشرع يُطلق على فهم الشريعة على أحكام الملة كلها كما ذكرت ذلك في أول درس في دورة المدخل إلى علم الفقه وقد أحلتكم عليه.

حينئذٍ نقول:

لما كان الفقه مختصاً بالأحكام الفرعية العملية ويدخل في ذلك الأقوال والأفعال

ويدخل في ذلك ما يتعلق بهذا أيضاً من أعمال القلوب كالنية وما يتعلق بالحيل وما إلى ذلك طيب لماذا بدأوا بالطهارة؟ نعم أنت الآن لا تتكلم على أحكام الشهادتين ما يتعلق بمباحث التوحيد، أنت تتكلم على بقية أركان الإسلام: الصلاة والزكاة والصوم والحج؛ فأكد أركان الإسلام وأهم شيء فيها وعمود هذا الدين الصلاة ولما كانت الطهارة شرط صحة الصلاة ولا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ والله تعالى قال: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ " إذا الصلاة لها شروط كما سيأتينا لكن أهم ذلك الطهارة؛ فبدأوا بالطهارة لأن الشرط مقدم على المشروط فالشرط يقع أولاً ثم يقع المشروط والطهارة تكون بالماء والتراب حينئذ سيبدأون بالكلام على الطهارة لأنها مقدمة للصلاة وشرط لصحتها ولما يتكلمون على الطهارة سيحتاجون إلى الكلام على أحكام المياه وأحكام التراب لأن الطهارة تكون بالماء وتكون بالتراب والماء هو الأصل والتراب بدل فيبدأون بالأصل الذي هو الماء لذلك بدأوا بباب المياه، وبدأوا أصلاً بربع العبادات وقسموا الفقه إلى أرباع وليس التقسيم هذا باعتبار أنها أرباع متساوية ولكن المقصود أنها أربعة أجزاء ولو كان بعض مسائل أو أبواب أو فصول هذه الأرباع أكثر من بعض وهذا هو الواقع فإن هذه الأرباع بينها تفاوتات في المسائل وبينها تفاوتات في عدد الصفحات التي تُولف في الكتب -كما هو معروف- وحتى فلسفة الشريعة في هذا مختلفة، فمسائل العبادات يكون التفصيل فيها أكثر ومسائل المعاملات تُحاط بأصول تضبطها وقواعد حاكمية لها ونصوص تضع الآداب العامة والضوابط العامة للمعاملات وتترك تفاصيلها بعد ذلك للناس فكمية النصوص التفصيلية في المعاملات دونها في العبادات يعني إذا نظرت إلى أبواب العبادات الطهارة والصلاة والزكاة والصيام والحج ستجد النصوص في هذا الباب أكثر ليس لأن الشريعة قاصرة على العبادات، لا ولكن لأن الشريعة تضع في العبادات تفاصيل دقيقة لأنه الأصل فيها أنها توقيفية والأصل أنها تُتلقى من قبل الوحي وأما المعاملات ففيها تفاصيل وفيها أمور تجدد وفيها أمور يعلمها الناس؛ فالشريعة تضبط المعاملات تضبط هذا الأمر بضوابط حاكمية وقواعد عامة مثلاً النهي عن الغرر، النهي عن الغش، النهي عن التدليس وهكذا، والنهي عن الربا، فتجد هناك أموراً تفصيلية لكن ليس بكثرة التفاصيل الموجودة في العبادات.

إذاً الفقه مقسّم إلى أربعة أجزاء ليست متساوية لكن بدأوا بربع العبادات اهتماماً بالأمور الدينية لأنها علاقة العبد بربه فتقدّم على الأمور الدنيوية ثم ربع المعاملات المتعلقة بالبيع والشراء والإجارة والسلم والإقالة وغير ذلك من أبواب تأتينا في المعاملات بالتفصيل، هذه أبواب المعاملات، ثم بعد ذلك الربع المتعلق بما يسمى الآن بالأحوال الشخصية يعني النكاح والطلاق والرضاع والحضانة والخلع ونحو ذلك.

س : لماذا قدّموا المعاملات؟

ج: لأن المعاملات تتعلق بالأكل والشرب ونحوهما مما لا يستغني عنه الإنسان مما هو ضروري يستوي فيه الكبير والصغير والذكر والأنثى والحر والعبد وشهوة الطعام مقدمة على شهوة النكاح ولا يستغني عن الطعام والشراب إنسان، لكن قد يعيش الإنسان بدون نكاح.

حينئذٍ قدّموا الأهم وهو المعاملات ثم بعد ذلك ثلثوا بالنكاح وما يلتحق به ثم بعد ذلك الجنايات يقولون لأن وقوع الجنايات في الغالب يكون بعد الفراغ من شهوة البطن والفرج، خلاص يصيب الإنسان البطر إذا حصل شهوة الطعام والشراب وشهوة النكاح يتعدّى الناس بعضهم على بعض إلا من رحم الله فإن الأصل في الإنسان الظلم كما قال الله تعالى: "إنه كان ظلوماً جهولاً" حينئذٍ بدأ الفقهاء -رحمهم الله- بربع العبادات بدأوا فيه بكتاب الطهارة لما ذكرناه.

قال المؤلف: "الكتاب يقال كتبت كتاباً وكتباً وكتابة"

يعني الكتاب مصدر بمعنى المكتوب ، فعال بمعنى مفعول، بناء بمعنى مبني، وفراش بمعنى مفروش، كما تقول أيضاً الخلق بمعنى المخلوق؛ فالكتاب هو المكتوب، يُقال كتبتُ كتاباً وكتاباً وكتابةً ومعنى ذلك: الجمع، هذه المادة ترجع إلى الجمع، يُقال كتبتُ البغلة إذا جمعت بين شفرّيتها بحلقة أو سير كما قال سالم بن دارة:

لا تأمنن فزارياً خلوت به على قلو صك واكتبها بأسيار

أي اجمع شفريةا ولذلك تجد هذه المادة مضطردة معك فمثلاً تقول الكتاب؛ لاجتماع الكلمات والحروف يتكون منها كتاب، الكتيبة وهي الجيش لأنه يجتمع فيه أفراده العسكر وهكذا فإذا هذه المادة ترجع إلى الجمع ولهذا قال المؤلف -رحمه الله-: "وسمي المكتوب به مجازاً" يعني من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول ومعناه لغةً الجمع من تكتب بنو فلان إذا اجتمعوا ومنه قيل لجماعة الخيل كتيبة، ومنه أيضاً قال والكتابة ومنه قيل لجماعة الخيل كتيبة والكتابة يعني ومنه الكتابة بالقلم لاجتماع الكلمات والحروف والمراد بها هنا المكتوب إذا مراده: هذا مكتوب إذا مصدر بمعنى اسم مفعول أي هذا مكتوب جامع لمسائل الطهارة مما يوجبها ومما يتطهر به.

قال: "مما يوجبها ويُتطهر به ونحو ذلك" يتكلم على الأشياء التي توجب الطهارة وما الذي يُتطهر به الماء والتراب ونحو ذلك بدأ بها لأنها مفتاح الصلاة التي هي أكد أركان الإسلام بعد الشهادتين كما أشرت إلى هذا ومعناها لغةً -أي الطهارة- معناها لغةً: النظافة والنزاهة عن الأقدار.

اعلم أن العلماء عموماً في الفنون والعلوم يعرفون الشيء بثلاث اعتبارات:

الاعتبار الأول أن يعرفوه من حيث اللغة المعنى اللغوي، استعمال أهل اللغة ويذكرون حينئذ الحقيقة اللغوية ثم يعرفون بالحقيقة الاصطلاحية، والحقيقة الاصطلاحية تكون اتفاق طائفة معينة على أمر ما بحيث إذا أطلق اللفظ انصرف إليه وهذا يكون فيه قدر مختلف عن المعنى اللغوي إما بزيادة وإما بنقص يكون هناك علاقة لكنه يكون مجازاً لغوياً ويكون حقيقةً عرفياً.

فالفقه لغةً: الفهم، لكنه في الاصطلاح ليس مطلق الفهم ليس فهم الأمور العقلية ولا المسائل الرياضية ولا المسائل الفلسفية ولا حتى المسائل العقدية وإنما هو فهم الأحكام الشرعية الفرعية، إذاً هناك تقييد للفهم كذلك تقول الصلاة هي الدعاء في اللغة لكنها في

الشرع عبادة ذات أقوال وأفعال مفتوحة بالتكبير مُختتمة بالتسليم وهكذا، إذاً هناك معنىً اصطلاحياً وهناك معنىً لغوياً الاصطلاحي يكون بحسب كل طائفة قد يكون حقيقةً في اصطلاحهم ويكون له معنى آخر في اصطلاح آخر كما يعرف ذلك من يدرس العلوم الشرعية واللغوية وغيرها.

طيب، هناك شيء آخر وهو المعنى الشرعي، المعنى الشرعي يكون حقيقة شرعية ثم يكون مجازاً لغوياً وأيضاً يختلف عن المعنى الاصطلاحي فيكون مبايناً للمعنى الاصطلاحي وقد يكون بينهما علاقة عموم وخصوص فالفقه مثلاً في الشرع إذا كان الفقه في اللغة هو الفهم مطلق الفهم فهو في الشرع يتعلق بفهم الشرعية كلها أصولاً وفروعاً: أحكام الاعتقاد والأحكام المتعلقة بالأداب والأخلاق والسلوك وكذلك الأحكام الفرعية، كل ذلك يطلق عليه الفقه في المعنى الشرعي ولذلك قوله عليه الصلاة والسلام: " من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين "

يراد به هذا كله وأما الفقه الاصطلاحي فهو متعلق بما ذكرناه من الأحكام الشرعية الفرعية، إذاً ليس المعنى الشرعي مساوياً دائماً للمعنى الاصطلاحي وهذا في غاية الأهمية لطالب العلم أن يفهمه لنلا يحمل المصطلحات الشرعية لا على المعاني اللغوية ولا على المعاني الاصطلاحية بل الشرع له اصطلاح لابد أن يُراعى، نعم الأصل أن الشرع بلسان العرب لكن قد يكون هناك اصطلاحات شرعية معينة لابد أن يُفسر بها النص الشرعي فالإيمان في الشرع ليس هو التصديق ليس هو المعنى اللغوي الذي هو التصديق بل هو أمر زائد على ذلك لابد فيه من اعتقاد وقول وعمل وهكذا الصلاة في الشرع وهكذا الحج ليس مطلق القصد والزكاة إلى آخره.

ولذلك لا تفسر ألفاظ القرآن بمحض اللغة نعم اللغة أساس في فهم النصوص الشرعية ولكن المصطلحات الشرعية يُرجع فيها إلى ما اصطلاحه الشرع كذلك لا تحمل المصطلحات الشرعية على المصطلحات العرفية المتعلقة بالعلوم فلذلك مثلاً ستجد أن المكروه يُطلق في الشرع على الحرام بينما تجده يطلق في اصطلاح الفقهاء المتأخرين على المكروه تنزيهاً فلا يفسر هذا بهذا بل إن الواجب يطلق في الشرع -دعنا نمثل بالواجب لوضوح التمثيل بهذا-

يُطلق الواجب في الشرع على ما لا يلزم منه الإثم عند الترك ولذلك ذهب جمهور الفقهاء إلى أن قول النبي عليه الصلاة والسلام: **"غسل يوم الجمعة واجبٌ على كل محتلم"** أي متأكد.

قالوا واجب يعني متأكداً وليس الوجوب الشرعي الذي يآثم الإنسان لو تركه بعض الناس يقول لا كيف هذا والشرع نصّ على الوجوب ولو أن ماتناً يعني مؤلفاً لمتن من المتن عبّر بالواجب فهذا نص منه على أن حكم المسألة هو الوجوب، نقول نعم لأن هذا هو اصطلاح الفقيه وأما اصطلاح الشرع فلا يلزم منه هذا فإن الواجب في الشرع يطلق على المتأكد ولو لم يآثم الإنسان بتركه ولهذا كان جماهير الفقهاء من أئمة المذاهب الأربعة وأصحابهم وغيرهم إلا الظاهرية يقولون إن غسل الجمعة مستحب، نعم متأكد لكنه ليس واجباً الوجوب الاصطلاحي إذا لابد من ضبط هذه المسألة حتى لا تلتبس الأحكام الشرعية.

فعرفوا الطهارة كما عرفوا غيرها بالمعنى اللغوي وبالمعنى الاصطلاحي فقالوا معناها **"لغة: النظافة والنزاهة عن الأقدار"**.

يقول المؤلف: **"سواء كانت حسية أو معنوية"** ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لما كان يعود المريض كان يقول: **"لا بأس طهور إن شاء الله"** أي مطهر من الذنوب.

طيب الطهارة يقول المؤلف هنا: **"مصدر طهر يطهر بضم الهاء فيهما"** طهر يطهر طهارةً هكذا ذهب المؤلف هنا وكذلك في كشف القناع قال نحو هذا قال: **"مصدر طهر يطهر بضم الهاء فيهما وهو فعل لازم لا يتعدى إلا بالتضعيف فتقول طهرت كذا"** تضاعف الهاء يعني تشدها فيتعدى طهرت الثوب طهرت البقعة وهكذا.

أما مصدر طهر بفتح الهاء فهو الطهر كحكم حكماً وهذا الذي ذهب إليه المؤلف هنا وفي شرح الإقناع فقال: **"وأما طهر بفتح الهاء فمصدره طهر طهر طهراً كحكم حكماً"** أما في شرح المنتهى فإن المؤلف قال: **"الطهارة مصدر طهر بالفتح والضم"** يعني طهر طهراً، وهذه من المسائل التي أشرت إليها في المقدمة أنه ما ذكره في شرح المنتهى يُقدّم على ما ذكره في شرح الإقناع.

وإن كان شرح الإقناع من حيث كثرة الاستدلالات ومن حيث المناقشات فيه نفائس لا

يُستغنى عنها بل هو أنفس مؤلفات البهوتي - رحمه الله - لكن عند الاختلاف يكون التعويل على ما في شرح المنتهى له، هذا الذي ذكره في شرح المنتهى هو الذي ذكره أيضاً في المصباح المنير وهو الذي ذكره في الصحاح وغيرهما ولعله أولى أنه بفتح الهاء وضمها؛ يُقال طَهَرَ وطَهَّرَ ويكون المصدر الطهارة. طيب هذا المعنى اللغوي ولا نطيل فيه كثيراً.

ثم قال - رحمه الله -: "وفي الاصطلاح ما ذكره بقوله" أي ما ذكره المؤلف - أي الماتن - بقوله: "وهي ارتفاع الحدث وما في معناه وزوال الخبث" هذه ثلاثة أشياء ذكرها الماتن وهي:

- ارتفاع الحدث - ما في معناه - زوال الخبث

طيب عندنا ثلاثة أشياء: ارتفاع الحدث وما في معنى ارتفاع الحدث وزوال الخبث.

أولاً: س: ما الحدث؟

ج: الحدث: هو الوصف القائم بالبدن المانع من الصلاة ونحوها، إذا الحدث عندما أعرفه أقول وصف وليس عيناً بخلاف النجاسات، النجاسات عين كما سيأتي تعريفها بعد قليل إن شاء الله، النجاسة عينٌ يُطلب زوالها، أما الحدث فأمر معنوي ليس أمراً حسيّاً وصف قائم بالبدن هذا الوصف إذا قام بالبدن منع من الصلاة ونحوها.

س: ما معنى قولنا ونحوها؟

ج: أي نحو الصلاة مما تُشترط له الطهارة كمس المصحف والطواف بالبيت فهذه أمور تُشترط لها الطهارة، إذا ارتفاع الحدث: يعني زوال هذا الوصف القائم بالبدن المانع من الصلاة ونحوها، طيب ارتفاع الحدث؛ هذا الأول.

الثاني: وما في معناه؛ أي معنى ارتفاع الحدث إذا عندي ارتفاع للحدث يعني زوال هذا الوصف، وعندني شيء في معنى زوال الوصف ولكنه ليس زوالاً للوصف هو في معنى الزوال ولكنه ليس زوالاً وضابط ذلك أيها الكرام أنه كل شيء أطلق الشرع عليه أنه طهارة لكنه لا يحصل بذلك رفع الحدث أو لا تكون عن حدث هذان أمران.

شيء سماه الشرع طهارة لكنها لا ترفع الحدث أو لا تكون عن حدث أصلاً هي طهارة ولكنها ليست عن حدث أو هناك حدث لكنها لم ترفعه لذلك انظر إلى ما مثل به المؤلف قال: **"كالحاصل بغسل الميت"** فأنت عندما تغسل الميت ما سبب وجوب الغسل؟ الموت ومعلوم أن -كما يأتي إن شاء الله- أن شرط صحة الطهارة انقطاع ما يوجبها فلا يمكن أن أتوضأ في أثناء البول ولا في أثناء الغائط ولا أتوضأ حال أكل لحم الإبل -على مذهب الحنابلة في نقض لحم الإبل للوضوء- ولا يمكن أن أغتسل حال نزول المني ولا يمكن أن تغتسل المرأة من الحيض حال نزول دم الحيض لابد من انقطاع ما يوجب الطهارة.

طيب الموت قام بالإنسان فلا يمكن أن يحيا الآن إنما يحيا عندما يبعثه الله يوم القيامة حينئذ **الغسل الذي كان بسبب الموت طهارة أم ليس طهارة؟ طهارة، طيب هل حصل به ارتفاع ما أوجبه؟ لا، هل أفادنا رفع ذلك؟ لا، إذاً هو طهارة وليس فيه ارتفاع الحدث** ولكن في معنى ارتفاع الحدث وهذا قد نظر فيه المحقق عثمان -رحمه الله- عثمان بن قائد بأن قولهم إن الحاصل بغسل الميت في معنى الارتفاع نظر فيه لأنه تعبدى لا عن حدث، قال: **"فيه نظر؛ فإن الحدث كما صرحوا به ما أوجب وضوءاً أو غسلاً لا أنه ما عُلَّ معناه"** قال الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- في حاشيته على الروض: **"قال شيخنا: وفي تنظير الشيخ عثمان نظر لأن مرادهم بالحاصل بغسل الميت ما كان حاصلاً للميت لا أن يُغسله وذلك أنا حكمنا بصحة طهارته مع قيام موجبها وهو الموت فالطهارة بالنسبة إليه غير مرتفع حدثه فيها بل في معنى الارتفاع ومثل ذلك طهارة المستحاضة ومن حدثه دائم، انتهى كلامه وهو كلام حسن"** إذاً الحاصل بغسل الميت هذا طهارة ولكنه ليس فيه ارتفاع للحدث وإنما هو في معنى ارتفاع الحدث.

كذلك قال المؤلف: **"والوضوء والغسل المستحبين"** يعني وكالوضوء والغسل المستحبين؛ فإن الوضوء المستحب كتجديد الوضوء مثلاً أنت متوضئ أصلاً كونك تتوضأ مرة ثانية على وضوءك؛ هذا فيه **الوضوء الثاني هذا ما اسمه يعني ما صفته في الشرع؟ صفته إنه طهارة، طيب هل ارتفع به الحدث؟ لا، هل كان عن حدث؟ لا.**

إذاً هو في معنى ارتفاع الحدث وكذلك الغسل المستحب كغسل الجمعة ليس غسلاً عن

جناية ليس غسلًا عن حدثٍ أكبر ولكنه غسل مستحب فهو طهارة شرعية لكنها لا ترفع الحدث ولا تزيل النجاسة يعني ليست من أجل رفع الحدث ولا إزالة النجاسة؛ هذا المراد، وإلا فلو نسي الإنسان حدثه واغتسل غسلًا مسنونًا ارتفع حدثه كما سيأتينا إن شاء الله.

قال: "وما زاد على المرة الأولى في الوضوء ونحوه" فإن الوضوء ونحوه كالغسل يُستحب فيه التثليث وكذلك لك أن تُثني ولك أن تقتصر على واحدة، الواحدة هي القدر الواجب القدر المجزئ طيب **الغسلة الثانية والثالثة طهارة أم ليست طهارة؟** الجواب أنها طهارة، طيب هل هذه التي سميناه طهارة ارتفع بها الحدث أو أن الحدث ارتفع بالغسلة **الأولى؟** الجواب ارتفع بالغسلة الأولى، **فما صفة الثانية والثالثة؟** هي طهارة، طيب إذا لم تكن رافعة للحدث فكيف تكون طهارة؟ نقول لأنها في معنى ارتفاع الحدث.

قال: "وكذلك قال: وغسل يدي القائم من نوم الليل ونحو ذلك" أيضًا يأتينا إن شاء الله أن من استيقظ من نوم ليل ناقض للوضوء فيجب عليه أن يغسل يديه ثلاثًا قبل أن يغمسهما في الإناء، وهذه الطهارة التي هي غسل يدي القائم من نوم الليل الناقض للوضوء ليست رافعة للحدث وليست من الوضوء ولكنها متعلقة بالكف وحينئذ يُقال إنها في معنى ارتفاع الحدث.

قال: "أو بالتيمم عن وضوء أو غسل" فإن التيمم مبيح وليس رافعًا للحدث فطهارة التيمم في معنى ارتفاع الحدث وهذا معنى كلام المؤلف -رحمه الله- هنا ولاحظ أنه قال: **"وما في معناه أي معنى ارتفاع الحدث كالحاصل بغسل الميت"** إلى آخره الكاف هنا، الكاف في كلام العلماء تكون تمثيلية وتكون تنظيرية والفرق بينهما أنه إذا كان ما بعد الكاف غير داخل في ما قبلها فهي تنظيرية يعني يُقال هذه المسألة نظير كذا يُقال مثلاً هذه المسألة أو هذا الفعل حرام؛ التدليس حرام كالغش، التدليس حرام كالبها هذا ليس من باب التمثيل بل من باب التنظير.

يعني هذا نظير هذا في الحكم أنت تقول مثلاً هذا حرام ككذا هذا واجب ككذا، مثلاً نقول حلق اللحية محرم كالنمص مثلاً أنت الآن تنظر تقول هذا كهذا هذا واجب ككذا حرام

ككذا مستحب ككذا وتريد بذلك التنظير وقد يكون الكلام الكاف هنا للتمثيل كما في كلام المؤلف هنا هو يقول معنى ارتفاع الحدث ككذا يعني مثل الحاصل بغسل الميت والوضوء والغسل المستحبين فهذا يكون تمثيلاً، طيب حين يمثل الفقهاء، الفقهاء -رحمهم الله- عندهم دقة في الكتب القديمة وهذه أهمية كتب التراث أو من أهميتها أنها تعلم الإنسان الدقة في ما يمثل وفي ما يذكر فكل كلمة يكون لها معنى يختل الكلام بحذفه فهذه الأمثلة التي ذكرها المؤلف -رحمه الله- يمثلها ليس عشوائياً وإنما يذكر إما لنكتة ينبّه عليها شيء دقيق ينبّه عليه أو يرفع إيهاماً أو يحذّر من وهم أو يشير إلى خلاف أو نحو ذلك من الأمور التي تُذكر فيها الأمثلة للتنبيه على هذه الجزئيات.

طيب، إذاً ذكرنا ركنان أو شيئان في الطهارة أولاً ارتفاع الحدث، ثانياً ما في معنى ارتفاع الحدث.

ثالثاً: "وزوال الخبث" أي وزوال النجاسة قال: "وزوال الخبث أي النجاسة" سواء كانت هذه الإزالة بفعل فاعل أو كانت زوالاً بنفسها ولهذا لم يقل وإزالة النجاسة، قال: "وزوال" أما الارتفاع فلا بد فيه من قصد لا بد من نية في رفع الحدث وأما الخبث فلا يشترط فيه القصد ولهذا يكفي أن تزول العين النجسة بالطريقة الشرعية بالماء الطهور وبالصفة التي سيأتي ذكرها إن شاء الله وحينئذٍ يحدث التطهير ولو لم يقصد الإنسان ولو لم يكن حتى من فعل الإنسان ولهذا عبر هنا بزوال النجاسة، والنجاسة .. نحن عرفنا الحدث بأنه وصف قائم بالبدن يمنع من الصلاة ونحوها.

س: ما النجاسة؟

ج: "النجاسة: هي كل عين حرّم تناولها مع إمكانه، لا لحرمتها ولا لاستقذارها ولا لضررٍ بها في بدن أو عقل" وهذه هي النجاسة العينية، "كل عين حرّم تناولها" لاحظ أننا قلنا هنا عين أما في الحدث فقد قلنا وصف فهو أمر معنوي وأما النجاسة فهي أمر حسي "كل عين يحرم تناولها مع إمكانه" أي مع إمكان تناولها ليس شيئاً ممتنعاً، طيب لماذا حرّم؟ حرّم لا لحرمتها ولا لاستقذارها ولا لضررها في بدن أو عقل، إذاً حرّم تناولها لذاتها مع إمكان

التناول فخرج به ما لا يمكن تناوله و"لا لحرمتها" يخرج به الصيد في الحرم والإحرام كما سيأتينا إن شاء الله في كتاب الحج تحريم الصيد في الحرم وتحريم الصيد وأنت مُحَرَّم حتى وإن لم تكن داخل الحرم فهذه الحرمة حينئذٍ ليس لأن الصيد نجس ولكن لحرمة الصيد في هذا الوقت، كذلك "لا لاستقذارها" كالبزاق والمخاط ونحو ذلك مما يُستقذر فالمنع منه لا لكونه نجساً يعني يحرم تناول المخاط والبزاق ونحو ذلك، **لماذا؟** لأنه مُستَقْدَر لا لأنه نجس

فليس هناك تلازم بين حرمة التناول وبين النجاسة، النجاسة أخص يحرم الشيء لمعانٍ منها النجاسة ومنا الاستقذار ومنها الضرر ونحو ذلك، كذلك يحرم تناولها "لا لضرر بها في بدن" كالمسيّات ونحوها يحرم تناول السم ونحوه من الأمور المضرة ولا لضرر بها في العقل ليخرج الأمور التي تُذهب العقل بغير الإسكار لأنك المسكرات نجسة كما سيأتينا إن شاء الله؛ فهذا تعريف النجاسة المعتمد والمراد هنا النجاسة العينية ويأتي إن شاء الله باب إزالة النجاسة وشيخ الإسلام في شرح العمدة قال: "النجاسة أعيان مُستخبّئة في الشرع يمتنع المصلي من استصحابها" طيب إذا زوال الخبث أي زوال النجاسة وهذا هو الثالث أو الركن الثالث من أركان الطهارة في تعريف المؤلف.

كذلك قال هنا: "أو حكمها بالاستجمار أو بالتيمم في الجملة على ما يأتي في بابه" يعني ارتفاع حكم الحدث وما في معناه والنجس إما يكون بالتراب كالتيمم عن حدث أو نجس يكون بالبدن فيُتيمم عنه عند عدم القدرة على استعمال الماء أو عند عدم الماء أو عن غسل الميت أو عن الوضوء والغسل المسنون وقد يكون ذلك بالأحجار ونحوها فيما يتعلق بالاستجمار فيما سيأتي تفصيله إن شاء الله.

طيب عندما يستجمر الإنسان هل أزال أثر البول أو الغائط عندما استجمر بالحجر والورق ونحو ذلك هل أزال الأثر كله؟ الجواب لا بل بقي أثر لا يزيله إلا الماء وهذا الأثر معفو عنه فهو في حكم زوال الخبث لم يزل حقيقة ولكنه في حكم الزوال لهذا قال: "زوال النجاسة" زوالاً حقيقياً يعني "أو حكمها" أي أو زوال حكمها يعني يُحكم بأنها زالت وإن كان هناك أثر باقٍ "بالاستجمار أو بالتيمم في الجملة على ما يأتي في بابه" لأن الاستجمار سيبقى أثر لا يزيله إلا الماء وهذا معفو عنه وعندما تَتيمم بدلاً عن غسل النجاسة فأنت لم

تُزَلَّ النجاسة لأن النجاسة لا تزول إلا بالماء الطهور، طيب **ما الذي حصل؟** الذي حصل أنني استبحت الصلاة ونحوها مما يشترط له الطهارة من النجاسة مع بقاء النجاسة بالفعل عندما تكون في البدن وحينئذٍ نقول إنه قد زال حكمها ولم تزل عينها.

يقول المؤلف: **"فالطهارة ما ينشأ عن التطهير"** الطهارة تُطلق على ما ينشأ عن التطهير يعني الأثر الذي ينشأ عن التطهير وليس نفس التطهير، فالوضوء والغسل على هذا ينشأ عنهما أنك تستبجح الصلاة أو أنك تصلي وتطوف بالكعبة ونحو ذلك فهذا الذي نشأ عن التطهير.

"الطهارة ما ينشأ عن التطهير وربما أُطلقت على الفعل نفسه" ربما أُطلقت على الفعل كالوضوء والغسل فتقول الوضوء طهارة وما نشأ عن الوضوء أيضاً طهارة كل منهما يُطلق عليه طهارة كما أن الحدث يُطلق على أشياء، يُطلق على نفس الموجب للطهارة وهو **كالخارج من السبيلين**: البول والغائط ونحو ذلك، ويُطلق على نفس الخروج ويطلق على المعنى القائم بالبدن الحاصل بخروج ذلك الخارج ويطلق على نفس المنع فهذه أربعة إطلاقات للحدث يُفسّر كل إطلاق بحسب سياقه بهذا نكون قد انتهينا من الوقت ربما زدنا دقائق قليلة نقف عند قوله -رحمه الله- **"المياه ثلاثة"** ويكون ذلك في الدرس القادم إن شاء الله

أوصيكم أيها الإخوة الكرام بالسعي والجد في طلب العلم وعدم التكاسل والاستعانة بالله عز وجل وتصحيح النية ... ونسأل الله لنا ولكم علماً نافعاً وعملاً صالحاً إنه على كل شيء قدير وجزاكم الله خيراً على حسن استماعكم وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.